

## التمويل على المستوى الدولي للباحث Joelle Carron

### التمويل لمجتمع المعلومات والدولة؟

ان مسألة التمويل تعد ضمن المسائل المقرر لتناولها خلا المرحلة الثانية لقمة الدولية للمعلومات المقرر عقدها في تونس في نوفمبر 2005، وكأدوات أساسية للنقاش من قبل القائمين على ذلك لطرح حلول مناسبة الموضوعات التي سبق طرحها في جنيف في 2003، وأهمها هل القطاع الخاص يعد حلا جيدا الموضوعات التكنولوجية الرقمية، ام الشراكة بين القطاع الخاص والعام، أم يمكن هذا الحل في المسؤولين المحليين (التمويل الصغير، التجمعات المحلية) و الذي برزت أهميته من خلال تقرير مجموعة العمل المعنية بألية التمويل.

هذا البحث عن حلول جديدة، يجب ألا يتجنب دورا أساسيا للدولة، والذي كان لها دور تاريخي في مجال الاتصالات اللاسلكية، وتحول لاحقا الى دور ثانوي خلال العشرين عاما الماضية.

### من دول الدولة المهيمن الى نموذج السوق:

إن التقدم التكنولوجي قد تقدم من وجهة نظر تجارية تهتم بالامتلاكات الى تقدم في مجال المعلومات، ابتداء من عام 1980 بدأت مرحلة الخصخصة في مجال الاتصالات اللاسلكية في الولايات المتحدة الأمريكية، والمنشآت الصناعية الضخمة التي نتجت عن هذه الخصخصة انفتحت على الـ؟سواق العالمية مستفيدة من الضغوط التي مارستها الحكومة.

ابتداء من عام 1990 ظهر توازن بين الخصخصة في المجالات التي كانت تحتقرها الدولة، وبالتوازن مع حركة تحرير على المستوى العالمي، ولعب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي دورا مهما في هذا المجال، وقاموا بوضع شروط صارمة في عدد من الدول تتمثل في أهمية إجراء إصلاحات في مجال الاتصالات وكذلك لكسب دعم كلا من البنك والصندوق.

وكان ضم مجال الاتصالات في إطار القواعد المنظمة لعمل منظمة التجارة العالمية متزامنا مع هذه الإجراءات، وبدأت مرحلة تحرير هذه القطاعات تدخل حيز التنفيذ ابتداء من عام 1995 من خلال التعريف العالمية لتجارة الخدمات، وفي هذا السياق تم التوقيع على اتفاق الاتصالات الأساسية في فبراير 1997 من خلال 69 دولة، والتوصل الى وثيقة استرشادية والتي قامت بوضع تعريفات وإجراءات وأسس لعمل هذا المجال على المستوى الوطني (مثل ضمان المنافسة، قواعد الاتصال، إجراءات الشفافية، واستقلالية قطاع الاتصالات).

وفي الوقت الراهن فإن مجال الاتصالات يندرج تحت أجندة منظمة التجارة العالمية والمفاوضات حول الخدمات والتي بدأت في فبراير عام 2000.

### دور هامشي ومتناقص للدولة.

لقد شهد مجال الاتصالات تحولات جذرية خلال العشرين عاما الماضية، من كونه مجال احتكاري تسيطر عليه الدولة ويقدم خدمات عامة، إلى كونه مجال تجاري يمارسه العديد من الوكلاء في إطار منافسة شرسة.

والقواعد التي تحكم عمل هذا المجال هي قواعد المنافسة الشرسية على مستوى الدولة والتي أصبحت دور حاليا في إطار منظمة التجارة العالمية، ومن هذا المنطق يتناقص دور الدولة يوما بعد يوم، ويقول Cees Hamelink " إن النظام الدولي للاتصالات والذي يمتد إلى ما يقرب القرن كان يتم من خلال سياسات تنسيقية على المستوى المحلي تقوم بها حكومات ذات سيادة، إلا إن الوضع الحالي فهو وضع عالمي يتم تنظيمه من خلال قواعد عالمية مما يجبر الحكومات الوطنية على تعديل سياساتها الوطنية. إن القواعد الجديدة على المستوى الدولي قد حكمت بالموت على المعايير التقليدية التي كانت تقوم بها الدولة لتمويل هذا المجال في الماضي فعلى سبيل المثال إعادة توزيع الضرائب من خلال إجراءات وحدود واضح، وكل ذلك يظهر انه من غير الممكن استنتاج ان الدولة لا تقوم بأى دور.

لقد ظهرت آليات جديدة مثل الخدمات العالمية واجراءات منح التراخيص للوكلاء، والضرائب المفروضة على اجراءات توصيل الشبكات والتي يستفيد منها الوكلاء المحليون، وكل ذلك يظهر انها موضوعات محايدة من وجهة النظر التنافسية وبالتالي فإنها تكون متوافقة مع قواعد منظمة التجارة العالمية.

وهناك نقطتان جديرتان بالإشارة من جراء هذا التطور:

اولهما: غياب التضامن على المستوى الدولي والذي يفسره نظام إعادة توزيع الضرائب، بدلا من إعادة توزيع المصادر على المستوى المحلي بسبب هذه الآليات الجديدة

ثانيهما: التحول الجذري في مجال الخدمات العامة، حيث ان المساعدة النهائية تمثل جزء من الخدمة العامة وكذلك استقلالية القانمين على هذا المجال، وهذه المفاهيم الجديدة لها اثر على مجال التمويل.

وفي الوقت الراهن لا توجد شركات اتصالات عامة تمول توسعاتها من اجل مد الشبكات بفضل المكاسب التي تجنيها من خلال الاتصالات الدولية، الا إنها في الواقع شركات خاصة تسعى الى تأمين هذه الخدمات.

### ما الذي يجب ان نفعله؟

سيكون من الصعب العودة الى الماضي ولا مجال لتجاوز التطورات التي حدثت خلال السنوات الماضية في مجال الاتصالات الرقمية، الا انه يجب التفكير في وضع حلول جديدة (استثمارات خاصة، شراكة بين القطاع العام والخاص، وأخره) ومع ذلك في هذا السياق يكون من الضروري التركيز على ما يلي:

## 1- استعادة دور هام للدولة:

إن الاستثمارات الخاصة ليست كافية لتأمين الوصول بمجال الاتصالات الى مستوى عالمي خاص في المناطق الريفية والمعزولة وينطبق ذلك أيضا على الرغبة في خلق وتشجيع التنمية المحلية، ولا يوجد جديد يتعلق بهذا الأمر. وفي الواقع فإنه معترف به على المستوى الرسمي، وتظهر حاجة ملحة حاليا لخلق إرادة سياسية حقيقية لمعالجة هذا الوضع، ويتمثل في حق الدولة ( وأيضاً واجبها) للقيام باستثمارات في هذا المجال لتغطية الفجوة وهو أمر يجب ان تقره القمة ، وبالنسبة للآليات الجديدة التي تتيح للدولة القيام بهذا المهمة فإن ذلك يجب ان يتم بتواصل وتقييم على المستوى الدولي، وتطبيقه يجب ان يلقى تشجيعا من الأسرة الدولية وخاصة دعما لخلق إمكانيات في الدول النامية.

## 2- تضامن عالمي حقيقي:

إن تقليل الفجوة الرقمية لكونها سلعة عامة عالمية وتأمين التمويل يجب ان يتم ضمانه من خلال المجتمع الدولي، وعلى المشاركين في القمة ضرورة التأمين بشدة على أهمية التضامن الدولي، لبناء مجتمع المعلومات وان يتخطى ذلك إعلان النوايا ولتحقيق هذا التضامن يجب وضع آليات على المستوى المحلي والدولي.

إن طريق تحقيق الهدفين المشار اليهما سابقا يمر بألية خاصة تشجيعية وهي صناديق التمويل العالمية، وعلى المجتمع الدولي ان يشجع الدول على إنشاء هذه الصناديق، وان يدرس إمكانيات لوضع صندوق للتمويل على المستوى الدولي.

## صناديق التمويل المحلية:

شهدت قارة أمريكا اللاتينية منذ عام 1994 إنشاء صناديق تمويل عالمية، وشهدت توسعا ملحوظا لاحقا في هذا المجال، للنجاح الذي تحقق في كل من شيلي والبيرو وكولومبيا.

هذه الصناديق منتشرة حاليا في فيما يقرب من 60 دولة نامية، وهدفها تنمية مجال الاتصالات في المناطق الريفية والمعزولة من خلال شركات خاصة وتتعاون مع الشركات على المستوى الدولي لضمان تأمين التكاليف.

وإن الخصائص الحديثة لهذه الآليات والتنوع في النتائج تمنع في الوقت الراهن من تحقيق توازن عميق، إلا ان بعض تلك الخصائص والميزات تبشر بنتائج طيبة.

نمط اختصاص الإعانات الحكومية الأصلية والجديدة تضع شكلا للتنافس بين الشركات من خلال نظام الزيادة المتبادلة والذي يتيح توفيا مميزا مما يقلل من هذة الإعانات وهذا الآلية ذات فاعلية كبيرة، وتقلل نفقات المشروعات بما يعادل النصف.

القدرة الكبيرة لهذا النموذج لا تنطبق فقط على مشروعات البنية الأساسية ولكن أيضا في مشروعات العلاج عن بعد والتعليم عن بعد والمبادرات الجديدة في مجال تكنولوجيا المعلومات وإن تحديد المشروعات من خلال جهاز واحد والى 1ى يتيح وضع تصور شام فإنه يؤدي الى تطور الاحتياجات وزيادة التعاون مع السلطات

المحلية والمجتمع المدني، وبذلك فإن المشروعات تخضع لعملية الاختيار ( فعلى سبيل المثال اختيار إنشاء 10 مراكز تليفونات فى 10 مدن ذات حجم متوسط بالدولة).

### ما الذى يجب ان نفعله؟

إن بعض النجاحات التى تحققت لهذه الأنظمة تؤكد ان هذا النموذج يمكن ان يكون ناجحا وبالتالي فإن مجموعة من الإجراءات يجب إتباعها من قبل المجتمع الدولى ومن بينها:

- 1- وضع تقييم للخبرات المتوافرة، وهذا التقييم ضروري من اجل وضع دليل للنظم الجديدة المتبعة وكذلك فى مجال التوصيات من اجل علاج نقاط الضعف التى قد توجد فى المصادر المتوافرة.
- 2- تشجيع تطبيق هذه الآليات، ولتحقيق ذلك يجب توفير المساعدة الفنية الضرورية اللازمة للإنشاء والإدارة من اجل برامج إعداد وتقوية القدرات الوطنية، وإن الجهود المبذولة فى هذا المجال خاصة من قبل الإتحاد الدولى للاتصالات يجب ان تستمر ويتم تعزيزها،

وهذا التوصيات السابقة يجب ان تشمل تأييدا من خلال ما يلى:

التمويل: من الضروري الاستفادة من عائد يتم جنية من خلال نسبة على أرباح المشتغلين فى مجال الاتصالات، وليس من خلال استخدام المصادر المتاحة من الميزانية الحكومية.

المساهمات المقدمة من المانحين على المستوى الثنائى والمتعدد الأطراف وكذلك مؤسسات التمويل الدولية التى يجب ان تتضاعف فى المستقبل.

ومن الضروري حدوث تغيير من قبل البنك الدولى وصندوق النقد الدول وذلك تطبيقا للتقارير المعنية، حيث ان مساعدتهما حاليا تتمثل فى دعم القطاع الخاص والإصلاحات التشريعية والمعنية بجذب الاستثمارات وهذه المساعدة يجب ان يعاد توجيهها لخدمة مشروعات البنية الأساسية.

مهمة: تذهب تقارير البنك الدولى المعنية الى انه يجب توفير المصادر من اجل تملك القدرة على الوصول الى مستويات عالمية، وإن هذه المصادر يجب ان تخدم أهدافها الأساسية ولا تتحول لمصادر تمويلية إضافية

تعزيز القدرات والشفافية: فى بعض الحالات متعلقة بالبيروقراطية وديناميكية عمل هذه المصادر، وهذه المشاكل يمكن حلها من خلال مساعدات فنية يقدمها المجتمع الدولى وكذلك الإتحاد الدولى للاتصالات والمؤسسات التمويلية الدولية، والتى يجب ان تلعب دورا هاما فى هذا الأمر، ويجب تنمية التعاون الجنوب- جنوب بهدف الحصول على الخبرات التى حققتها بعض الدول مثل شيلى و البيرو وكولومبيا. على المجتمع المدنى المحلى ان يشارك فى عملية إدارة المصادر ووضع آليات للإصلاح تتم من وجهة نظر حيادية وتكنولوجية من اجل تحقيق وضمان شفافية فى الإدارة.

توسيع الدعم إن بعض مصادر التمويل كما في حالة جنوب أفريقيا تواجه بعض المشاكل بطول فترة البرامج الممولة، وفي أحيانا أخرى فإن سوء الإدارة تؤدي الى الفشل، وفي الواقع فإن بعض البرامج لا تبغي الى تحقيق ربح على المدى البعيد وهذا النموذج لا يمثل حولا للمناطق المهمشة وإن احتمال تقديم دعم حكومي الى بعض هذه المناطق تسحق الدراسة بعناية، كما يجب إعطاء أولوية للمشروعات المقترحة من قبل التجمعات المحلية والمجتمع المدني والتي تشكل نسبة في الإخفاق اقل بكثير) حيث ان معدل الربح المنتظر يكون اقل بكثير منها في حالة الشركات الخاصة).

### هل يمكن وضع صندوق تمويل على المستوى الدولي؟

كما اشرنا سابقا فإن المجتمع الدولي يجب عليه ان يساهم في تمويل إنشاء مجتمع المعلومات وكذلك في الاتصالات بشكل عادل ومتكافىء ولتحقيق هذا التضامن الدولي فيجب إنشاء صندوق تمويلي على المستوى الدولي، وإن هذا الصندوق الدولي سيكون مكمل للصناديق الوطنية، وسيساهم في استكمال تمويل المشروعات على المستوى الوطني المرتفعة التكاليف، ليتمكن استغلالها أيضا في تحسين البنية التحتية على المستوى الإقليمي والقاري. هذا الجهاز ( صندوق التمويل الدولي) سيتولى إعداد وتجهيز الضوابط الوطنية وتنمية قدرتها الخاصة لإنشاء وإدارة صناديق محلية وتنمية آليات لجذب التمويل الدولي واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التنمية، وإن المتابعة والتقييم من قبل المجتمع الدولي لتلك الإجراءات ستكون محل ثقة من قبل صندوق التمويل الدولي. وفي النهاية فإن الدول التي لم تنشئ صناديق للتمويل الدولي فإنه يجب عليها ان تدعو الى تمويل مشاريعها من قبل هذا الصندوق الدولي. وإن إمكانيات تمويل مثل هذا الصندوق تتعلق أساسا بتواجد إرادة سياسية والتي تتعدى مرحلة إلقاء البيانات، والسؤال المطروح هو هل هناك رغبة ام لا لتأمين تحقيق مجتمع المعلومات؟.